اسم المصدر: الحياة

التاريخ: 18-01-2009 رقم العدد: 16725 رقم الصفحة: 14 مسلسل: 72 رقم القصاصة: 1

تعود الى ثلاثينات القرن الماضي... وتتسبب بحوادث قاتلة

شبكة المواصلات الأميركية تعاني وأوباما يقترح ٦٠ بليون دولار لتحديثها

□ بيروت - لينا الرحباني

■ وعد الرئيس الأميركي المنتخب باراك أوباما، الذي يواجه تحديات كبرى وتعلّق عليه آمال بأن يخصص ٦٠ بليون دولار لمشاريع البنية التحتية (التي تعتبر خزاناً لليد العاملة الماهرة وغير الماهرة) من ضمن خطته الاقتصادية الضخمة (قيمتها الإجمالية ٨٢٥ بليون دولار) لتحفيز الاقتصاد الأميركي التي يطلقها خلال فترة حكمه التي تبدأ بعد غد.

وفي هذا السياق، تحتاج البنية التحتية في الولايات المتحدة الى تحديث، ولو خيّر القارئ بين أن يتكهّن أين وقع حادث إنهيار جسر حصيلته ١٣ قتيلاً و١٤٥ جريحاً في آب (أغسطس) ٢٠٠٧، وحادث اصطدام قطار نقل للمسافرين مع قطار لشحن البضائع حصيلته ٢٥ قتيلاً في أيلول (سبتمبر) السنة الماضية، لكان جوابه الفوري: «في إحدى الدول النامية أو العربية، ولم لا، في أن يكون أحد الجسور اللبنانية التسعين التي دمرها الطيران الحربي الإسرائيلي في حرب تموز (يوليو) ٢٠٠٦».

وعلى رغم ان الجواب قد يكون بديهياً ومنطقياً، لكنه في الواقع بعيد عن الموقع المفترض، فهذه الحوادث المرورية القاتلة حصلت في الولايات المتحدة (أكبر دولة صناعية في العالم)، تحديداً على جسر «مينيابوليس» في ولاية مينيسوتا (الحادث الأول) وفي لوس انجليس في ولاية كاليفورنيا (الحادث الثاني).

وقد يصعب التصديق ان أميركا هي الدولة ذاتها التي تخوض حروباً في العراق وأفغانستان، حيث تنفق عليها وعلى جنودها المنتشرين هناك بلايين الدولارات، في حين ان لديها «٧٠ ألف جسر متقادم ذات خلل بنيوي في حاجة إلى ترميم او استبدال، كلفتها الإجمالية ١٤٠ بليون دولار»، وفقاً لمعلومات نشرة «إم إس إن» الأميركية الإلكترونية.

أكبر شبكة طرق في العالم

والولايات المتحدة، التي تملك أكبر شبكة جسور وطرق في العالم (٦،٤٣ مليون كيلومتر من الطرق، منها ٤،١٦ مليون معبّدة و٧٥ ألف كيلومتر طرق سريعة حسب إحصاءات أميركية رسمية) وثاني أكبر شبكة خطوط السكك الحديد بعد الاتحاد الأوروبي (٢٢٧ ألف كيلومتراً)، بدأت في تطوير شبكات طرقها الكبرى في ثلاثينات القرن الماضي، أي بعد أزمة الكساد الشهيرة، من ضمن خطة نُفّذت في حينه لتحفيز الاقتصاد وإيجاد فرص عمل كبيرة للمواطنين.

وهي حالياً في حاجة إلى موازنة ضخمة لصيانتها وتطويرها بعد مرور نحو ٨٠ سنة على إنشائها.

وبما ان الإدارة الأميركية الغارقة حالياً في تنفيذ برنامج إنقاذ الاقتصاد الأميركي والعالمي من تداعيات أزمة الرهون العقارية، رصدت لهذا البرنامج ٧٠٠ بليون دولار ثم ٨٠٠ بليون إضافية في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، يضاف إليها إنفاق حربي ضخم، ما رفع إجمالي الدين العام في البلاد ليتجاوز ١٠ تريليونات دولار، فقد تضطر إلى خفض الموازنة الفيديرالية المخصصة لصيانة البنية التحتية المتقادمة وخدمات عامة مثل التعليم والصحّة والبنية التحتية الأميركية، ولو على حساب خطر احتمال انهيار أحدها مجدداً.

إذ تعاني ولايات أميركية عدة من تراكم في عجز موازنة نفقاتها، فحتى ولاية كاليفورنيا أكبر الولايات الأميركية وأكثرها غنى، دقّت ناقوس الخطر مطالبة السلطات الأميركية بسلفة ٧ بلايين دولار لتسدد أجور موظفيها الحكوميين، وما لبثت ان تبعتها ولايات أخرى.

الكونغرس

ويواجه أوباما تحدياً، إذ ينبغي ان يوافق مجلسا الشيوخ والنواب الأميركيان على تطبيق خطة التحفيز التي يقترحها وبسرعة، علماً انهما فرضا شروطاً تعجيزية في تمرير برامج إنفاق قبل معرفة تفاصيل خططها فرفضا مضاعفة المساعدات المخصصة لشركات صناعة السيارات الأميركية، «جنرال موتورز» و «كرايسلر» و «فورد»، إلى ٥٠ بليون دولار في وقت سابق.

ومن المؤكد ان مشكلة صيانة المنشآت

اسم المصدر: الحياة

التاريـــخ: 18-01-2009 رقم العـدد: 16725 رقم الصفحة: 14 مسلسـل: 72 رقم القصاصة: 2

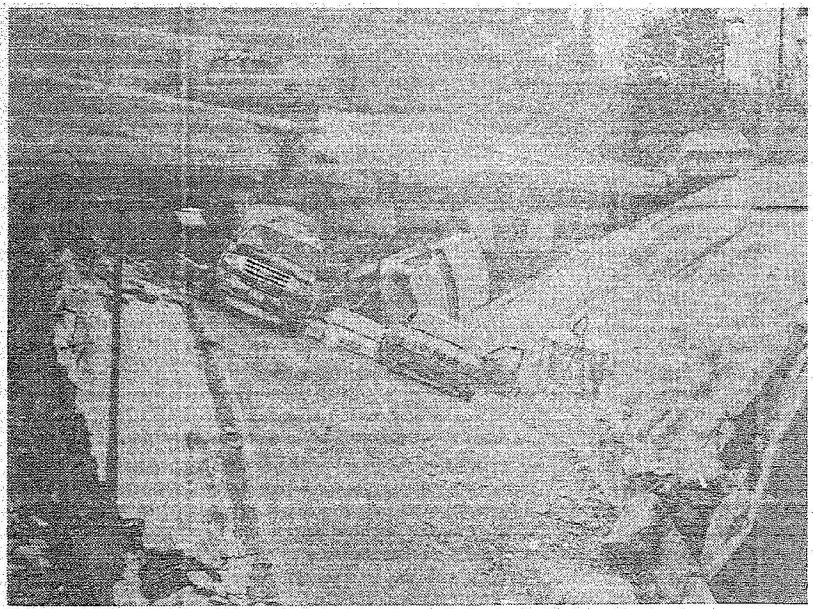

جسر مينابوليس الذي انهار في ولاية مينيسوتا في ٢٠٠٧

والطرقات والبنية التحتية وتعزيز الرقابة مشكلة عالمية تتقاسمها الدول كافة، من الهند إلى الصين (التي أعلنت أخيراً عن خطة لإنفاق ٧٣٠ بليون دولار على مشاريع بنية تحتية للطرق والموانئ في السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة) إلى أوروبا وغيرها، لا سيما مع تكرار حوادث عدة أخيرا، مثل حادث سقوط طائرة إسبانية ذهب ضحيتها ١٥٤ شخصاً.

وفي المقابل، لدى دول الخليج العربي ميزة وفرادة بانها حديثة العهد، إذ أن إنطلاق برنامج تطويرها العمراني وتجهيز البنية التحتية فيها لا يتعدى ٤٠ سنة، كما لديها فائض ضخم في الإيرادات الحكومية تراكم جراء ارتفاع سعر النفط الخام إلى مستويات تاريخية في السنوات القليلة الماضية، وهي توظفه في مشاريع تطوير بنية تحتية ضخمة ومتشعّبة قيد الإنجاز.

وكان العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز أكد في حديث صحافي، ان خطة التنمية الخماسية السعودية (٢٠٠ بليون دولار) «تسير وفقاً لما خطط لها» على رغم أزمة المال العالمية، في إشارة مهمة الى دول إقليمية وعالمية أخرى على ضرورة المضي قدماً في خطط تنموية قد تنقذ الاقتصاد الدولي من كبوته الحالية.